أسباب تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي يجب أن يكون هناك بعض المبررات لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و ـ توفير السلع و الخدمات الضرورية و هي السلع الأساسية التي يحتاجها الأفراد في حياتهم اليومية و بشكل ضروري ، أما الخدمات فهي التي تتعلق بالمرافق العامة خاصة و اليت تسهل حياة المواطن كالدفاع و الصحة و السكن و التعليم و النقل . و يتم توفيرها عن طريق إستثمار القطاع العام و المؤسسات الحكومية ذات الكفاءة العالية أو عن طريق الترخيص للقطاع الخاص بتوفير هذه السلع و الخدمات ، كإنشاء المصانع و توفير السياحة و شركات النقل و الدارس و الجامعات الخاصة . إعادة توزيع الدخل و الثروة في المجتمع ، و لذا فهي تقرر التدخل لتحقيق ذلك إلا أن تدخلها لتحسين توزيع الدخل يجب ألا بخل بألية عمل السوق الحر ، أي لا يتعين أن يأتي عن طريق وضع حد أقصى لأسعار السلع و الخدمات أو وضع حد أدنى للأسعار و الأجور ، و إنما يجب أن يأتي عن طريق منح الدعم لمستحقيه إما في صورة نقدية أو في صورة عينية ، رفح الحد الأدنى للأجور ، التأمين الإجتماعي ، توفير الحاجات الضرورية للفقراء مثل السكن الإجتماعي و التعليم المجاني و الصحة ، مساعدة محدودي الدخل بالإقتراض من البنوك بمعدل فائدة منخفض أو بدون فائدة للإستثمار في مشاريع صغيرة . ـ القيام بإصلاحات على مستوى السوق ، مما يجب على الدولة التدخل لمساعدة العون الإقتصادي و ذلك بتوفير و إصلاح المنافسة الكاملة و المشروعة في ممارسة النشاط الإقتصادي و محاربة الإحتكار و توزيع الموارد الأولية بشكل منتظم و متساوي بين العاملين في السوق حتى يكون هناك إنتظام و تنوع في توفير السلع و الخدمات بما يخدم أفراد المجتمع . ـ تعمل الدولة على مساعدة العون الإقتصادي في توجيه مخطط مشاريعه و ذلك بتوفير المعلومات المناسبة عن الظروف الإقتصادية و ما يحتاجه السوق ، و ما هي الإستثمارات المتوفرة وفق ظروف الطلب و العرض ، و بذلك تدخل الدولة هنا ضروري لتوجيه الإستثمارات و تمويلها و تحديد الأسواق التي تعمل فيها . و حماية بعض الصناعات خاصة التي تنتج السلع الضرورية للأفراد ذوي الدخل المحدود . حيث يرى الإقتصاديون بأن إقتصاد السوق عرضة بأستمرار لتقلبات إقتصادية ذات طابع دوري ن حيث تؤثر هذه التقلبات على إقتصاديات الدول ، حيث يتأثر كل من الأداء الإقتصادي و معدلات التوظيف ، الغش الضريبي ، إقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية ، زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام و الحكم و غيرها . ـ القضاء على المشاكل الفقر و العوز الذي يعاني منها الأفراد من إنخفاض الدخل ، أو إرتفاع في إسعار تلك السلع و الخدمات ، بحيث تصبح بعيدة عن متناول الكثير من أفراد المجتمع من ناحية أخرى ـ تعتبر حماية البيئة من أهم الموضوعات الحديثة المتداولة عالميا ، و هذا بسبب التجاوزات الكثيرة التي قامت بها المصانع و الشركات و التي تسببت في تلوث البيئة و التي تشكل خطرا ليس على االبيئة فقط و إنما على المحيط الذي يعيش فيه الفرد كذلك ، و لذلك تتدخل الدول في محاربة هذه التجاوزات عن طريق القوانين التي تفرضها على أصحاب المصانع و الشركات للحد من هذه الظاهرة . حيث أصبحت تستعمل أساليب مختلفة بغض النظر عن مدى شرعيتها من عدمها لحمله على إستهلاك منتجات غير مطابقة للمواصفات ، و ذات أخطار على صحته و سلامته من جهة الجودة أو النوعية

Summarized by © lakhasly.com